عوائق وتحديات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

-دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين-

Obstacles and challenges the application of fair value in the Algerian accounting environment

-Field Study of a sample of academics and professionals to the case Algiers--

علي بوزيت[1*]، هشام شلغام[2]، فارس بن يدير[3]

[1] مخبر الجامعة والتنمية المحلية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة (الجزائر)

[2] مخبر التمويل، مالية المؤسسة ومالية الأسواق ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة (الجزائر)

[3] مخبر التمويل، مالية المؤسسة ومالية الأسواق ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019/10/22 ؛ **تاريخ المراجعة :** 2019/10/24 ؛ **تاريخ القبول :** 2019/11/26

ملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة عوائق وتحديات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر الأكاديميين والمهنيين، حيث تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الشق النظري والمنهج الاستقرائي في الشق التطبيق وذلك من أجل معالجة اشكالية الدراسة، وقد تم إستخدام أداة الاستبانة كأداة رئيسية بالاضافة إلى أداة المقابلة كأداة مساعدة والتي طبقت على عينة مكونة من 106 فرد ما بين أكاديميين ومهنيين، وتم استخدم جملة من الأساليب الإحصائية متمثلة في الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي بالإضافة إلى برنامج (SPSS v25) وقد توصلت الدراسة أن توجد أربعة عوائق رئيسية إتجاه تطبيق القيمة العادلة وهي عوائق إقتصادية وقانونية وثقافية ومهنية.

الكلمات المفتاح : قيمة عادلة ؛ عوائق وصعوبات ؛ نظام محاسبي مالي ؛ بيئة محاسبية جزائرية.

تصنيف JEL : M41

Abstract: The study aimed at identifying the obstacles and challenges of applying the fair value in the Algerian accounting environment from the point of view of academics and professionals. The descriptive approach was applied in the theoretical part. Whereas, the inductive method has been used in the applied portion. A questionnaire was applied for a sample of 106 individuals including academics and professionals using statistical software SPSS v25. A number of statistical methods were used, such as descriptive statistics and explanatory statistics. The study found that there are four main obstacles in applying the fair value; which are economic, legal, cultural and professional obstacles.

Keywords: faire value; Obstacles and challenges; financial accounting system; Algerian accounting environment.

Jel Classification Codes : M41

* Corresponding author, e-mail: Bouzit.ali@univ-ouargla.dz

I- تمهيد :

واجهت مهنة المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس تحديات كبيرة عند اختيار الأساس المناسب للقياس المحاسبي، واختيار طريقة القياس الأكثر ملائمة لتوفير المصداقية للمعلومات المحاسبية، وإشباع حاجات مستخدمي المعلومات لتساعدهم على اتخاذ القرار السليم، حيث أن الجدل القائم فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي يكمن في اختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل، من عدد طرق القياس التي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها خصوصا أن كل طريقة من تلك الطرق سوف يؤدي إتباعها للوصول إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية، وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية باختلاف طريقة القياس المستخدمة.

تبنت هذه الدراسة إحدى تلك الطرق في القياس المحاسبي، والتي دار حولها جدل كبير، إذ فتحت آفاقا جديدة نحو إعادة النظر في الممارسات المحاسبية التي كانت سائدة إبان ظهور هذه الطريقة، والتأمل بشكل جلي وجدي فيما إذا كانت طريقة التكلفة التاريخية التي سيطرت (ولا تزال) على العرف المحاسبي في التقييم والقياس المحاسبي، طريقة يمكن الوثوق في المعلومات المتولدة منها، في ظل الظروف الحالية ضمن البيئة المحيطة بالوحدة المحاسبية، والتي تتميز بعدم الثبات، وهذه الطريقة في التقييم هي القيمة العادلة.

I.1- إشكالية الدراسة :

إن رغبة الجزائر في الوصول إلى اقتصاد تنافسي وتوفير بيئة أعمال ملائمة وأكثر جذبا للاستثمار على المستوى المحلي وخاصة على المستوى الدولي، دفعها إلى تطبيق مختلف التدابير والإصلاحات من بينها تغيير النظام المحاسبي من المخطط المحاسبي الوطني PCN إلى النظام المحاسبي المالي SCF، وتعتبر القيمة العادلة من أبرز ما جاء بها هذا النظام كأحد نماذج التقييم تضاف لتكلفة التاريخية، ونظرا لما يتميز به التقييم المحاسبي بالقيمة العادلة من متطلبات مختلفة ومعقدة على عكس التكلفة التاريخية التي اعتادها المحاسبون، فيظهر التحدي هنا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية في مدى قدرتها على استيعاب هذا المفهوم وهذا بسبب تعدد العوامل المؤثرة على القيمة العادلة، ومن هنا برزت مشكلة الدراسة والتي تتلخص وبشكل أساسي في الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:

ماهي أهم العوائق والتحديات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية ؟.

I.2- فرضيات الدراسة :

تستند هذه الدراسة على فرضية أساسية تتمثل في :

توجد عدة عوائق وتحديات إقتصادية وثقافية وقانونية ومهنية تواجه تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

I.3- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي :

- ✓ التعرف على مفهوم وأهمية التقييم وفق نموذج القيمة العادلة ؛
- ✓ معرفة مضمون النظام المالي المحاسبي والمخطط المحاسبي البنكي فيما يتعلق بالقيمة ؛
- ✓ الوقوف على العوائق والتحديات التي تعيق المؤسسات الاقتصادية على استخدام القيمة العادلة في التقييم المحاسبي.

I.4- الدراسات السابقة :

وقد استطاع الباحثين الوقوف على جملة من الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث نذكر منها:

- **دراسة (الاغا . 2013)[1]** بعنوان "أهمية القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين ": هدفت الدراسة الى معرفة أهمية القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في البنوك المحلية العاملة في فلسطين . و لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم الاعتماد على البيانات الاولية و ثانوية من خلال تصميم استبيانه تتناسب مع هذا الغرض ، وكان من أهم نتائج الدراسة أن القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة يؤثر بشكل ايجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المتمثلة في الملائمة ، و الموثوقية ، و القابلية للفهم ، و القابلية للمقارنة ، وذلك في حالة توافر الاسواق المالية الكفؤه و النشطة ، و المقومات الثقافية في المجتمع المالي ، و الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع قياس القيمة العادلة في فلسطين .
- **دراسة (المطيري، 2011)[2]** بعنوان "مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية": هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك التجارية استجابتها لمتطلبات تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية في دولة الكويت، وذلك من وجهة نظر المديرين الماليين في البنوك التجارية، وكذلك مدققي الحسابات في مكاتب التدقيق العاملة في دولة الكويت، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها أن البنوك التجارية الكويتية تلتزم في تطبيق الاعتراف والإفصاح المحاسبي للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية، وكذلك تلتزم في تطبيق قياس وعرض الاستثمارات للقيم العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية.

- دراسة (**Tan, Hancock, Taplin and Tower، 2004**)[3] بعنوان: " Fair Value Accounting for Financial instruments: Australian versus singaporean preparer perspective "

قامت دراستهم على فحص وجهات نظر المؤسسات المالية في كل من استراليا وسنغافورة، فيما يتعلق بالنموذج الدولي المقترح فيما يخص تطبيق محاسبة القيمة العادلة ، وهو قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ، والاعتراف بالإيرادات والنفقات المترتبة على تطبيقها في قائمة الدخل ، كما أن الدراسة أرادت معرفة آراء هذه المؤسسات فيما يتعلق بمدى ملائمة المعلومات التي يقدمها تطبيق القيمة العادلة وفيما إذا كانت هناك إمكانية المقارنة ما بين القوائم المالية لهذه المؤسسات عندما تقوم جميعها بتطبيق القيمة العادلة. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك حيادية في دعم تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جميع الأدوات المالية ، إلا أن البنوك الاسترالية أظهرت معارضة أكبر في تطبيق القيمة العادلة مقارنة بسنغافورة . بينما الاتحادات الائتمانية في استراليا هي أكثر إيمانا منها في سنغافورة بالنسبة لاستخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي، وأيضا وجد أن هناك اتفاق عام بان محاسبة القيمة العادلة تحسن من ملائمة المعلومات التي تقدمها ، إلا أن المؤسسات المالية في سنغافورة كان لها رأي أقوى فيما يتعلق بملائمة محاسبة القيمة العادلة ، كما أنها تشجع على إجراء المقارنة ما بين قوائم الدخل للمؤسسات المالية.

I.5- الاطار النظري للدراسة:

أولا- الأسس النظرية للقيمة العادلة (مفهوم ، أهداف ، أهمية ، .....):

لا جدال في أن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييرا شاملا في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل، وكان ذلك نتاجا للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة التي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة.

1. تعريف القيمة العادلة :

تعتبر مصلحة الإيرادات الداخلية الأمريكية (IRS) أول من وضعت مفهوم للقيمة العادلة في مارس 1959 لأغراض المحاسبة الضريبية وعرفتها كما يلي " السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حين لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع وأن يكون كلا الطرفين على معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية ".[4]

وأيضا عرف المعيار FAS 157 " قياس القيمة العادلة " ومن خلال الفقرة رقم (5) على أنها " السعر الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو المدفوع لسداد إلتزام في صفقة منظمة ما بين المشاركين في السوق عند تاريخ القياس ".[5]

وأيضا عرفت المعايير المحاسبة البريطانية ICAEW القيمة العادلة بأنها " السعر الذي يمكن أن يباع به الأصل في التعاملات الحرة بعيدا عن الأطراف المشتركة في عملية الشراء أو البيع ".[6]

أما المعايير المحاسبية الدولية فلقد تناولت مفهوم القيمة العادلة في أكثر من معيار، وقد استعمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB المصطلح المرادف للمقيمة العادلة وهو "القيمة السوقية Market Value "، وبالتالي فهي غالبا ما تستعمل مصطلح Market- to- Market كمرادف لـــ Fair Value، وقد كان أول ظهور لهذا المفهوم في المعايير المحاسبة الدولية IAS في مارس 1982م ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 16 :محاسبة الممتلكات والمصانع والمعدات، حيث عرفت الفقرة السادسة منه القيمة العادلة على أنها: " هي القيمة التي على أساسها يمكن مبادلة الأصل بين أطراف يتوافر لها المعرفة والرغبة، والتكافؤ في إتمام المبادلة ".[7] ليتواصل ظهور القيمة العادلة في العديد من المعايير المحاسبية الدولية المستقبلية مع بعض من التعديل في كل مرة إلى أن تم إصدار معيار إعداد التقارير المالية رقم IFRS 13 (القياس بالقيمة العادلة) الذي ألغى وعوض كل المفاهيم السابقة للقيمة العادلة وعرفها على أنها " الثمن الذي يمكن استلامه نتيجة بيع أصل، أو دفعه لتحويل إلتزام بموجب عملية منتظمة بين مشاركين في السوق في تاريخ القياس ".[8]

2. أهمية تطبيق القيمة العادلة :

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي أظهرت نتائجها أهمية استخدام نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاســبي بدلاً من نموذج التكلفة التاريخية سواء على مستوى الباحثين أو المنظمات المهنية التي تصدر المعايير المحاسبية ؛

حيث بينت دراسة لبعض الجمعيات المحاسبية المهنية أن القيمة العادلة تعكس ظروف السوق الحالية وتقدم قابلية مقارنة لقيمة الأدوات المالية خلال أوقات مختلفة. بالإضافة إلى ذلك ، تزود الافصاحات المالية التي تستخدم القيمة العادلة المستثمرين بنظرة واضحة عن أسعار السوق السائدة بما يساعدهم إلى حد كبير في ضمان درجة الفائدة من التقارير المالية .[9]

كما بين واضعو المعايير ، لاسيما مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية ، أن هناك ميزات أساسية للقيمة العادلة منها الموثوقية والملائمة للمعلومات المالية التي تقدمها، وأهميتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية التي هي الهدف من إعداد التقارير المالية وفي التنبؤ

بالسيولة النقدية المستقبلية التي هي الحاجة الاساسية للمستثمرين الحالين والمتوقعين والدائنين . وقد بينوا ، من جهة أخرى ، أن استخدام القيمة العادلة من شأنه أن يخفف إلى حد كبير من حدة التباين في المعلومات بين الاطراف الداخلية والأطراف الخارجية.[10]

وأيضا أشارت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC في المعيار المحاسبية الدولي "32" إلا أن معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية حيث أنها في كثير من الحالات تؤدي إلى الآتي:[11]

- ✓ تعكس تقدير الأسواق المالية القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأدوات المالية؛
- ✓ تمكن معلومات القيمة العادلة من إجراء مقارنات بين أدوات مالية لها غالبا نفس الخصائص الاقتصادية بغض النظر عن الهدف منها و متى تم إصدارها أو شراؤها و من قام بذلك؛
- ✓ توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في تسيير الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بها أو سدادها .

ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB المتعلق بالملاءمة و الموثوقية استخدام أكبر لمقاييس القيمة العادلة في القوائم المالية، بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة و صلة لكل من المستثمرين و المقرضين، مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية، حيث أن مثل هذه المقاييس تعكس بشكل أفضل الوضع المالي الحاضر للمؤسسة الناشرة لبياناتها المالية، كما تسهل بشكل أفضل تقييم أداءها الماضي و التوقعات المستقبلية .[12]

3. أهداف تطبيق القيمة العادلة: إن لاستخدام القيمة العادلة من قبل الشركات مجموعة من الأهداف يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- أن القيمة العادلة تسعى إلى تزويد مستخدمي المعلومات المحاسبية بأكثر المعلومات حداثة، لتكون أقرب ما تكون للتنبؤ بالقرارات المستقبلية، وذلك من خلال التعبير عن المركز المالي بأقرب زمن إلى المستقبل وهو الحاضر؛[13]
- يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع، في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، بحيث يعترف بالدخل إما للحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الشركة أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية لشركة؛[14]
- تمكين المؤسسة من قياس أدواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من أجل[15] :
  - ✓ صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة؛
  - ✓ إدارة وقياس المخاطر؛
  - ✓ تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.
- كما أن هنالك أهداف أخرى لتطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات مثل:[16]
  - ✓ إضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركات؛
  - ✓ التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية.

4. مزايا وعيوب القياس بالقيمة العادلة :

حسب النظرة المحاسبية للكثير من المفكرين والمختصين فإن لكل نموذج أو أسلوب قياس محاسبي إمتيازات يتميز بها عن غيره وانتقادات موجهة له من مؤيدي النماذج الأخرى، وإن التعرف على خصائص وطبيعة النماذج المتبعة في القياس المحاسبي ومناقشتها وعرض مختلف النقاط المتعلقة بها سواء الايجابية أو السلبية، هو السبيل الذي يرشدنا فيما إذا كانت طريقة ما ملائمة في القياس أم لا ، ونموذج القيمة العادلة بدوره يحوي امتيازات تأتي لمعالجة نقائص وانتقادات الأساليب السابقة وانتقادات موجهة لمواطن القصور فيها.

أ. مزايا القياس بالقيمة العادلة : بالرجوع إلى أدبيات المحاسبة المتعمقة بالقيمة العادلة وما صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي والعديد من الدراسات التطبيقية، نجد أن الأخذ بالقيمة العادلة كأداة ومنهج للقياس المحاسبي يؤدي إلى تحقيق مجموعة من المزايا منها :

- ✓ إن الاعتماد على القيمة العادلة كأساس للتقييم المحاسبي يعتبر متناسق مع هدف معايير المحاسبة الدولية المتمثل في تسهيل اتخاذ قرارات المستثمرين الذين دائما ما يبحثون عن المعلومات الحديثة، وبما أن القيمة العادلة عبارة عن توليفة من التوقعات الأخيرة لمختلف الفاعلين الاقتصاديين، فإنها تعتبر أكثر فائدة من التكلفة التاريخية كونها أكثر واقعية منها؛[17]
- ✓ تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وهي أقرب للتعبير العادل للقوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الاعمال والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية؛[18]
- ✓ يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المال وكما يوفر هذا المدخل مقياسا يتميز بالدقة لمفهوم القيمة، والربح الاقتصادي للمؤسسة؛[19]

- ✓ استخدام القيمة العادلة يوفر معلومات محاسبية أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساسا أفضل للتنبؤات بنتائج والتدفقات النقدية. وأيضا تراعي محاسبة القيمة العادلة تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد ؛[20]
- ✓ أن القيمة العادلة للممتلكات والمنشات والمعدات تكون أكثر ملائمة لصناع القرار من تلك المقيمة بالتكلفة التاريخية؛[21]
- ✓ يسمح القياس بالقيمة العادلة بالرقابة الادارية للمؤسسة فهي توفر قاعدة بيانات للمسيرين تمكنهم من الحساب والمراقبة التي تزيد من حقوق المساهمين؛[22]
- ✓ تسمح بالمقارنة بين الأصول القابلة للإستبدال خاصة بالنسبة للأدوات المالية، كما تقلل الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المتداولة للمؤسسات المدرجة؛[23]
- ✓ تساعد القيمة العادلة في تعزيز مفهوم حوكمة الشركات، لأنه كل ما كان التطبيق الدقيق للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية والمالية وبالتالي التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات (مبدأ الافصاح والشفافية).[24]

ب. عيوب القياس بالقيمة العادلة : رغم كل الإيجابيات المذكورة أعلاه ورغم التأييد الكبير الذي تلقاه محاسبة القيمة العادلة وتصدرها معظم معايير المحاسبية الصادرة حديثا، إلا أنها لا تخلو من القصور في بعض جوانبها، حيث وحسب منتقديها يُعاب عليها ما يلي:

- ✓ إن الاعتماد على القيمة العادلة قد يمنح العديد من الإمكانيات للتلاعب مما قد ينقص من موضوعية المعلومات المحاسبية، وهذا ما إذا تمّ تحديدها من خلال نموذج تقييم، حيث يمكن للشركات بتوجيه التقييم نحو الوجهة المرغوب فيها لكونها تتمتع ببعض حرية التصرف في اختيار نموذج التقييم (المعلَمات)؛[25]
- ✓ إن الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة كبنود في قائمة الدخل أو في قائمة التغير في حقوق الملكية دون أن تتم عمليات تبادل فعلية بين الشركة وأطراف خارجية عنها، قد يفتح باباً للتلاعب في الايرادات؛[26]
- ✓ إن التقييم على أساس القيمة العادلة يتطلب وجود أسواق تسعير الأصول التي توفّر هذه القيم، ولكن الغالبية العظمى من البلدان لا تتوفر لديها أسواق نشطة لتوفير البيانات الضرورية التي يمكن بها إعادة تقييم العديد من الأصول بشكل موثوق، ما يسمح بالشركات إلى استخدام أساليب لتحديدها كأسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقعة أو تقديرات مستندة إلى أسعار الأصول المماثلة، والتي قد تؤدي إلى نتائج ، قد يجادل البعض، على أنها غير قابلة للمقارنة مع تلك الموجودة في بلدان أخرى حيث توجد أسواق كافية لتقييم مثل هذه الأصول مباشرة ؛[27]
- ✓ من أهم الامور السلبية في تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس و الاعتراف و الإفصاح هو أن تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات التي ينص عليها المعيار وهي: تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوى توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطى الإدارة مجالا جيدا للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كأن تصنف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علما بأن نية الإدارة تكون مبينة بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، وبالتالي تستطيع إبعادها عن القيمة العادلة و استخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية؛[28]
- ✓ زيادة التكاليف وخاصة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة مما يفقدها الفائدة من تطبيقها بالإضافة إلى عدم توفر الكفاءات القادرة على تطبيق المحاسبة على أساس مفهوم القيمة العادلة في مثل هذه الشركات؛[29]
- ✓ يتطلب إعداد وعرض القوائم المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية؛[30]
- ✓ اعتماد القيمة العادلة على أسعار السوق عند نقطة زمنية معينة – في أغلب الأحيان نهاية السنة المالية- فالواقع يبين تذبذب كبير في المستوى العام الأسعار من يوم لآخر، فالقوائم المالية في نهاية السنة المالية قد تتغير بشكل مهم بعد أسبوع واحد من إصدارها، وهذا قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات على معلومات غير ملائمة؛[31]
- ✓ عند استخدام التقييم بالقيمة العادلة قد تضطر المؤسسة إلى الإفصاح عن معلومات حول النماذج والأنظمة الداخلية المستخدمة في التقييم، هذه المعلومات قد تكون مفيدة بالنسبة لمنافسين.[32]

ثانيا- القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية :

كان للتحولات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والانتقال من المخطط إلى اقتصاد السوق وما واكبها من انفتاح اقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ودخول الشركات متعددة الجنسيات السوق الجزائرية لاسيما في قطاع المحروقات، آثار بارزة على مهنة المحاسبة في الجزائر أين عجز المخطط الوطني المحاسبي على مواجهة هذه التحولات، وأصبح تعديل النظام المحاسبي الجزائري ضرورة حتمية وملحة لتكييفه مع متطلبات

اقتصاد السوق، وبذلت الجزائر جهودا حثيثة لتعديله من خلال القيام بإصلاحات جذرية، كللت هاته الجهود بصدور النظام المحاسبي المالي الذي أصبح ساري التطبيق إبتداءا من الفاتح من جانفي 2010.

تناول النظام المحاسبي المالي محاسبة القيمة العادلة من حيث استخدامها في التقييم وإعادة التقييم الأصول والخصوم تحت تسمية القيمة الحقيقية وأعطى لها تعريف مشابه لتعريف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB).

1. مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي (SCF) :

تبنى النظام المحاسبي المالي (SCF) نموذج القيمة العادلة والتي اصطلح على تسميتها "بالقيمة الحقيقية "، حيث أشار إليها ضمن القسم الثاني من الباب الأول "قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات"، وعرفها في الملحق الثالث على أنها:[33] " المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة الاعتيادية".

والملاحظ من خلال التعريف السابق أن المشرع الجزائري أعطى للقيمة العادلة تعريف لم يختلف كثير عن التعريف المقدم من طرف المعايير المحاسبية الدولية، حيث يشير التعريف السابق إلى الثمن أو المبلغ الذي يمكن الحصول عليه من خلال عملية تبادل الأصول أو الخصوم المنتهية بين أطراف يمثلون عادة البائع والمشتري بحيث تكون لهم الدراية الكافية بمحتوى وظروف الصفقة التي تكون وفق شروط المنافسة الاعتيادية.

كما أشار النظام المحاسبي المالي إلى أحد المقومات التي يرتكز عليها مفهوم القيمة العادلة وهي السوق النشطة والتي أوجب توافر فيها الشروط الآتية:[34]

- ✓ تجانس العناصر المتفاوض عليها في هذا السوق،
- ✓ يمكن أن يوجد بها عادة في كل وقت مشترون وباعة متفقون،
- ✓ تكون الأسعار موضوعة في متناول الجمهور.

2. مفهوم القيمة العادلة في النظام المحاسبي المالي البنكي الجزائري:

فيما يخص النظام المحاسبي المالي البنكي فقد عرفتها المادة السادسة من النظام رقم 09-08 المؤرخ في 29 ديسمبر 2009 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية والذي سبق وان تطرقنا اليه، على أنها :[35] " المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو انقضاء خصم ما، بين أطراف على اطلاع جيد، راضية وتعمل ضمن شروط من المنافسة العادية ".

3. الصعوبات التي تواجه تطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة الجزائرية :

لقد أقر المشرع الجزائري بصعوبة تطبيق نموذج القيمة العادلة في الجزائر من خلال دعوته الرجوع للقياس بالتكلفة التاريخية كلما تعذر القياس وفق القيمة العادلة، وعليه سنلخص هذه الصعوبات في النقاط التالية :

- **عدم توفر سوق مالي :** يعتبر غياب السوق المالي الفعال من أصعب التحديات التي تقف حائلا أمام تطبيق القياس وفق القيمة العادلة، بإعتباره أفضل مصدر للحصول على القيم العادلة والدقيقة، وبالرجوع إلى السوق المالي الجزائري أو بورصة الجزائر نجدها تتضمن على خمسة مؤسسات متعاملة فيه فقط، ومعظم هذه المؤسسات هي مؤسسات عمومية، ففي هذه الحالة من الصعب جدا الحديث عن سوق ذات كفاءة أو سوق نشطة حيث تكاد تنعدم التعاملات فيه، مما يعني كذلك تغيب لمفهوم القيمة العادلة. وهذا ما يطرح التساؤل عن سبب عزوف الشركات الخاصة عن الدخول إلى البورصة وعن الميكانيزمات الواجب اتخاذها لتفعيل هذه السوق؛[36]
- **عدم فعالية وديناميكية البنوك التجارية في البورصة :** يقر جميع الخبراء والاقتصاديين الجزائريين والأجانب أن البنوك الجزائرية تعاني من انحطاط كبير لا يرقى إلى مستوى العالمية، ويقر الجميع أن الجزائر لا تمتلك بنوك بل صناديق يتم فيها إيداع الأموال، وهذا بسبب ضعف المنتجات المالية الوطنية وعدم فاعلية البنوك في السوق المالي، وضعف الخدمات المقدمة من طرفها، مما أدى إلى فقدان الثقة من طرف المتعاملين سواء المحليين أو الأجانب، وباعتبار أن البنوك هي الركائز الأساسية في السوق المالية فإن ضعفها يؤثر مباشرة على السوق المالي؛
- **صعوبة تحديد القيمة العادلة للأصول الثابتة المادية :** إن تحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية وحيازة البائع والمشتري على المعلومات الكافية، وهذا ما لا يتطابق مع حال بعض أسواق الأصول الثابتة المادية في الجزائر مثل سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمها السوقية؛[37]
- **عدم جاهزية البنوك التجارية الجزائرية :** رغم التطمينات الصادرة من الحكومة لمختلف الشركات بخصوص إيجابيات تطبيق النظام المحاسبي المالي، ولاسيما تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية وقال خبراء في المالية والمحاسبة، في تصريح هام أن الحكومة تسرعت كثيرا في تطبيق النظام الجديد الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2010 بدون تحضير المناخ المناسب لتطبيق هذا النظام المعقد الذي تطلب تطبيقه 5 سنوات كاملة داخل الاتحاد الأوروبي بداية 2007 بعد الإعلان عنه سنة 2002، على الرغم من الامكانيات الضخمة والخبرات التي يتوفر عليها الاقتصاد الأوروبي المنظم والمهيكل بشكل سليم وقوي بالمقارنة مع الوضع الصعب الذي تعيشه المؤسسة

الجزائرية وخاصة منها البنوك التجارية التي لا تزال غير قادرة على نشر محاسبتها بشكل دقيق وبشكل شفاف وخاصة عندما يتعلق الأمر بالإفصاح والقياس؛[38]

- **تحفظ البنوك التجارية في تقديم المعلومات :**تتطلب المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية مستوى عالي من الإفصاح والشفافية في نشر المعلومات، بحيث أن أي معلومة ضرورية لاتخاذ قرار الاستثمار يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، بينما غالبية البنوك التجارية الجزائرية اعتادت على السرية والتحفظ والحساسية في نشر المعلومات؛[39]
- **عدم ترابط تبني النظام المحاسبي المالي بإجراء تعديلات على القانون التجاري من جهة والنظام الضريبي من جهة أخرى؛** فإذا أخذنا كمثال على ذلك تسجيل قروض الايجار التمويلي في التثبيتات وإدراج مبلغ قسط الاهتلاكات المتعلقة بالأصل الذي تم استئجاره ضمن أعباء الدورة كما هو معمول به في مضامين النظام المحاسبي المالي، بينما يلاحظ في التشريعات الضريبية المعمول بها حاليا أنها تسمح للمؤسسات بإدراج مبلغ قسط الاهتلاكات للأصول التي تعود ملكيتها للمؤسسة فقط، كما أن القانون التجاري الجزائري من بنوده المتعلقة بإجراء عملية تصفية المؤسسة أو الشركة إذا فقدت 75 % من رأسمالها الاجتماعي (تحل) ، بينما في النظام المحاسبي المالي يعتبر هذا الأمر وضعا جانبا لاعتبار أن رأس مالها الاجتماعي عبارة عن مبلغ الفارق بين مبالغ مجموع الأصول الجارية وغير الجارية ومبالغ مجموع الخصوم الجارية وغير الجارية، بينما الأهمية تكمن في أن لا تقع المؤسسة أو الشركة في خطر العجز عن تسديد ديونها وأنها قادرة على ممارسة نشاطها حتى ولو كان مبلغ رأسمالها معدوم ؛[40]
- **تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي:** يفترض من الناحية العملية إصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على أساس القيمة العادلة، إلا أنه لحد الآن هناك بعض التحفظ من طرف الإدارة الجبائية حول هذا العنصر وربما يرجع هذا الأمر حسب رأيهم كونها تهدد بتقليص الإيرادات الضريبية بشكل الكبير، وعليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها، خاصة فيما يتعلق بالأصول المالية؛[41]
- **غياب ضوابط أخلاقيات مهنة المحاسبة :** من بين شروط الحصول على قيمة العادلة أن يكون المقيم (المهني أو الخبير) عادلا ونزيها ويعمل بشفافية ومصداقية أي من الضروري التحلي بأخلاقيات وسلوكيات المهنة، حيث تعتبر هذه الأخيرة من المبادئ المحاسبية التي نصت عليها المنظمات المحاسبية الدولية، في حين نجد أن الممارسة المهنية للمحاسبة في الجزائر قد انتابها مجموعة من الخروقات والمساس بأخلاقياتها مثل:[42]
  - عدم الالتزام بالشروط المهنية والاخلاقية عند منح بعض الشهادات أو الدرجات المهنية (مثل محافظي الحسابات)؛
  - التلاعب في بعض حسابات الميزانية قصد زيادة أو رفع الأتعاب كإعادة النظر في تقييم بعض عناصر الأصول لتخفيض الوعاء الضريبي؛
  - غياب الاخلاقيات المهنية اتجاه المتدربين، فبعض خبراء المحاسبة في الجزائر لا يسهرون على تدريب هؤلاء المتربصين بالشكل الصحيح.
- **غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني:** إن تطبيق التقييم وفق القيمة العادلة يفضل توفر معلومات كافية عن الأسعار الحالية للأصول الثابتة والمتداولة، إلا أن الواقع العملي الاقتصادي في الجزائر يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد وعدم تمتعها بالمصداقية والشفافية ناهيك عن عدم توفرها أحيانا؛[43]
- **عدم مراعاة المعايير المحاسبية الدولية لخصوصيات الدول النامية:** تهيمن الدول المتقدمة على مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث تلعبان دورا كبيرا في تحديد سياسات المجلس، من خلال تقارب معايير المجلس مع المعايير البريطانية والأمريكية والمستمدة من نموذج التوحيد الأنغلوسكسوني، وهو ما يظهر التأثير البارز لهذين البلدين على معايير المجلس، ويجعل من هذا الأخير في غالب الأحيان يصدر معايير محاسبية وفق البيئة الاقتصادية لهما، وبالتالي فالمجلس لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية اقتصاديات الدول النامية ومن بينها الجزائر عند إصداره للمعايير المحاسبية؛[44]
- **نقص التأهيل والتكوين قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي؛** حسب الأرقام التي قدمها السيد حمدي (رئيس المصف السابق للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين) من مجموع 600000 مهني في المحاسبة، 85000 فقط كانوا قادرين على إعتماد النظام المحاسبي المالي في الفاتح من جانفي 2010 ، منهم 75000 تلقوا تكوينا من المصف والباقي من جهات أخرى، إستنادا لدراسة قامت بها لجنة متابعة تطبيق النظام المحاسبي المالي،[45] واستمر هذا النقص في التكوين إلى حد الآن، حيث اتضح أن هناك نقص في التكوين والتأطير بموضوع المعايير المحاسبية بالجزائر بشكل واضح، خاصة فيما يتعلق بالبنوك في ظل ضعف وعدم وجود برنامج مدروس ومسطر في هذا الاطار بإستثناء بعض الجهود والتي تنظم من طرف بعض الهيئات والمنظمات المهنية والحكومية وغير الحكومية - أيام دراسية، ندوات، ملتقيات ... الخ، وكل هذه المحاولات في الحقيقة تبقى غير كافية وترتبط في الغالب بالمؤسسات الاقتصادية لا البنوك التجارية، نظرا للزخم الكبير من التغيرات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي على عدة مستويات في المحاسبة؛[46]

- **بطء في تطوير مضامين التعليم المحاسبي في الجامعات ومراكز التكوين**؛ فما زالت المقررات المحاسبية لم تتغير وطرق التدريس يغلب عليها تعليم المحاسبة على طريقة القواعد والتي تقوي الإستذكار على حساب الإبداع، وهذا راجع أساسا لغياب الوعي المحاسبي وشيوع النظرة الضيقة إلى المحاسبة على أنها تقنية وليست علما قائما بذاته؛
- **التعود على الممارسة المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني (النظام السابق):** صعوبة تغيير العادات والأعراف المحاسبية في ظل المخطط المحاسبي الوطني والذي دام التعامل به أكثر من 33 سنة، والتي قد تحتاج إلى وقت طويل لذلك، ونظرا للزخم الكبير من التغيرات التي ستحدث على مستوى المبادئ المحاسبية وطرق التقييم والمعالجات المحاسبية وهو ما يتطلب إلى مدة تحضيرية طويلة وتكوين شامل وعلى كل المستويات.

II - الطريقة والأدوات :

II-1 مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأطراف الذين لهم علاقة بالمحاسبة من فئتين (أكاديميين ومهنيين) في مختلف الولايات البالغ عددها 18 ولاية، حيث كانت الفئة الأولى متكونة من جميع الأكاديميين (أساتذة وباحثين وطلبة الدكتوراه والماجستير) القريبين من مجال المحاسبة في مختلف جامعات الوطن، أما الفئة الثانية فقد ضمت معظم المهنيين المحاسبين الذين لهم صلة مباشرة بمهنة المحاسبة على مستوى المؤسسات الاقتصادية ومؤسسات التأمين والمؤسسات المالية ومهنيين بوزارة المالية بالإضافة إلى الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وكانت الاستبيانات الموزعة على مجتمع الدراسة وفق الجدول رقم (1)، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الاستبيانات المسترجعة بلغت 112 إستبانة أي بنسبة 28 % من إجمالي الاستبيانات الموزعة على الأكاديميين والمهنيين، وبعد فحص الاستبيانات وفرزها تبين وجود 06 استبيانات غير صالحة للتحليل أي ما نسبته 5.35 % من إجمالي الاستبيانات المسترجعة، ليستقر عدد الاستبانات المعتمدة في الدراسة والخاضعة للتحليل الإحصائي إلى 106 إستبانة وذلك لتوفرها على كافة الشروط المطلوبة للإجابة.

II-2 منهجية وأداة الدراسة: بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف المرجو تحقيقها تم الاعتماد على المنهج الوصفي في شقه النظري، إذ تم الاطلاع على الدراسات المختلفة في مجال القياس المحاسبي والقيمة العادلة والبيئة الجزائرية، وطبق المنهج الاستقرائي في جانبه التطبيقي المتعلق بتحليل الاستبانه الذي تم توزيعه كجانب من الدراسة التطبيقية، من أجل معرفة الصعوبات والتحديات التي تواجه تطبيق القيمة العادلة، كما تم استخدام أداة المقابلة كأداة ثانوية ومساعدة وتم واستخدام جملة من الأساليب الإحصائية (الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي) في تحليل الاستبانه،

II-3 قياس صدق وثبات أداة الدراسة:

أولا: ثبات أداة الدراسة: بناءا على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية SPSS تحصلنا على عدد فقرات المقياس وقيمة ألفا كرونباخ كما هو موضح في الجدول رقم (2) حيث نلاحظ أن معامل الثبات ألفا كرونباخ لهذا المقياس مساوي لـــ 0.924 وهذا يعني أن هذا المعامل قوي مما يدل على أن المقياس ثابت.

ثانيا: صدق أداة الدراسة: إعتماداً على مخرجات برنامج الحزم الإحصائية SPSS ومن أجل معرفة معامل الصدق نقوم بحساب معامل الصدق كما هو موضح في الجدول رقم (3)، حيث نلاحظ أن معامل الصدق يساوي 0.961 وهو معامل قوي مما يعني أن المقياس صادق، من خلال ما سبق ومن النتائج المتحصل عليها لمعامل ألفاكرونباخ ومعامل الصدق نستنتج أن المقياس المتعلق بعوائق وصعوبات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية صالح للقياس.

III- النتائج ومناقشتها :

III- 1 نتائج اختبار الفرضية: عوائق وصعوبات تطبيق القيمة العادلة حسب آراء أفراد عينة الدراسة:

سنحاول في هذا الجانب اختبار الفرضية والتي تنص على:

- **نص الفرضية:** توجد عوائق تحول دون التطبيق الجيد للقيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية حسب آراء أفراد عينة الدراسة.

من خلال هذا الفرضية نحاول الإجابة على التساؤل المتعلقة بمدى وجود عوائق تحول دون التطبيق الجيد للقيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية حسب آراء أفراد عينة الدراسة، حيث سيتم اختبار هذه الفرضية بالاعتماد على نتائج اختبار الاستبانة، بحيث كل ما كانت درجة الموافقة أقل في إجابات العينة على العبارة يعني أن هذا العنصر يمثل عائقا حسب آراء المستجوبين في ذلك الجانب، بالإضافة إلى المقابلات

الشخصية التي تم إجراؤها مع مجموعة من الأفراد الذين لهم إطلاع حول مجال المعايير المحاسبية والبيئة المحاسبية ككل، ولتلخيص وعرض نتائج هذا المحور تم تقسيمها إلى قسمين حسب الأداة المستخدمة (الاستبانة، المقابلة) حيث سيتم تناول نتائج عوائق تطبيق القيمة العادلة باستخدام أداة الاستبانة وفق الجدول رقم (4):

III- 1-1 نتائج عوائق تطبيق القيمة العادلة باستخدام أداة الاستبانة:

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ النتائج المتحصل عليها باستخدام أداة الاستبانة والمتعلقة بعوائق تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية حسب رؤية أفراد عينة الدراسة، حيث نجد أن مجتمع الدراسة يرون أن السوق المالي الجزائري غير مناسب لتطبيق القيمة العادلة في الوقت الحالي ويعد العائق الأكبر حسب نظرهم وذلك بمتوسط حسابي 1.37، بالإضافة إلى ارتفاع نسب التضخم وعدم مصداقية المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري أدى حسب رأيهم إلى عدم مصداقية المعلومات المتاحة في السوق وذلك بمتوسط حسابي 1.58 و 1.59 على التوالي، في حين يرى أفراد عينة الدراسة أن تحديد القيمة العادلة لبنود الأصول والخصوم وكذا جمع المعلومات المتعلقة بها من بين أهم العوائق التي أدت إلى عدم استخدام محاسبة القيمة العادلة بالشكل المطلوب حيث تراوح المتوسط الحسابي لهذه العوائق مابين 1.63 و1.66.

III- 1-2 نتائج عوائق تطبيق القيمة العادلة باستخدام أداة المقابلة:

في هذا العنصر سيتم عرض نتائج أداة المقابلة الشخصية حول عوائق تطبيق القيمة العادلة حسب رأي المستجوبين، سنقوم بعرض النتائج وفق الجدول رقم (5)، حيث يبين لنا الجدول آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى وجود عوائق تحول دون التطبيق الجيد للقيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث أجمع أفراد عينة الدراسة الذين تم إجراء المقابلة معهم على وجود جملة من العوائق اتجاه تطبيق محاسبة القيمة العادلة في الجزائر والتي كانت في مقدمة هذه العوائق عدم وجود سوق مالي نشط وفعال مما قد لا يساعد على الدفع بعجلة تطبيق القيمة العادلة بالإضافة إلى جملة من العوائق يتم عرضها منها وفق الآتي:

- قلة المؤسسات المدرجة في البورصة و غياب المؤسسات الكبيرة وعدد كبير منها في الجزائر؛
- مفهوم القيمة العادلة يعتمد بشكل كبير على معطيات السوق والسوق الجزائرية ليست طبقا لقانون العرض والطلب وهي تحت تأثير الاحتكار والمضاربة وعدم تحكم الدولة في السوق الموازية غير المنظمة وبالتالي لا يمكن الحكم على القيم والأسعار المتداولة في السوق بأنها عادلة؛
- غياب نصوص وشروح حول كيفية تطبيق محاسبة القيمة العادلة؛
- غياب التكوين والتأطير للمحاسبين من طرف الهيئات الوصية حول المعايير وخاصة المتعلقة بالقيمة العادلة؛
- صعوبة في عملية التقييم وفق القيمة العادلة لأنها معقدة وصعبة لتحديدها؛

وعليه مما سبق من خلال عرضنا لنتائج اختبار الفرضية المتعلقة بعوائق وصعوبات تطبيق القيمة العادلة من خلال أداة الاستبانة وأداة المقابلة، نقبل صحة الفرضية التي تنص على أنها توجد عوائق تحول دون التطبيق الجيد للقيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية حسب آراء أفراد عينة الدراسة، وبالتالي يمكن القول أن الفرضية محققة.

III- 2 دراسة ومناقشة وتقييم عوائق تطبيق القيمة العادلة حسب أراء أفراد عينة الدراسة:

سنناقش في هذا الفرع نتائج عوائق تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية حسب رؤية أفراد عينة الدراسة، حيث يمكن القول أن مجمل العوائق التي تم التوصل إليها باستخدام أداتي الاستبيان والمقابلة تنحصر في أربعة عوائق رئيسية ممثلة في عوائق اقتصادية من أهمها عدم وجود سوق مالي نشط وضعف بيئة الأعمال وسبل تطورها، وعوائق قانونية ممثلة في عدم وجود دافعية من طرف المشرع الجزائري لتعزيز التزام المؤسسات الجزائرية لاستخدام القيمة العادلة في جانبي القياس والإفصاح من خلال سن نصوص قانونية ملزمة بتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى عدم مرونة هذه القوانين، وعوائق ثقافية ممثلة في نقص ادارك المجتمع المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية وانخفاض المستوى التعليمي في هذا المجال وغياب الدور الفعال للهيئات والمنظمات في مجال المحاسبة لتوجه نحو تطبيق القيمة العادلة، وعوائق مهنية ممثلة في عدم وجود رغبة واضحة من طرف المهنيين لاستخدام القيمة العادلة في جانبي القياس والإفصاح لصعوبة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و القيمة العادلة على أرضية الواقع لعدم توفر المناخ الكافي لتطبيق القيمة العادلة وعدم وجود الكفاءة المؤهلة من الكوادر المهنية لقياسها بفعالية والتعود على الممارسة المحاسبية بالتكلفة التاريخية في عملية القياس والإفصاح المحاسبي وسهولة استخدامها.

IV- الخلاصة :

من خلال هذه الدراسة حاولنا دراسة إشكالية عوائق وصعوبات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية والتحديات التي تواجهها، والتي كان الهدف منها معرفة أهم العوائق والصعوبات التي تواجه تطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية وفي ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي وهذا من وجهت نظر الأكاديميين والمهنيين، و يمكن القول في الأخير أن هذه الدراسة خلصت إلى النتائج التالية:

- لا توفر البيئة المحاسبية الجزائرية المقومات الاقتصادية والثقافية والقانونية والمهنية التي تسهل استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي.
- **وجود عوائق اقتصادية** من أهمها عدم وجود سوق مالي نشط وضعف بيئة الأعمال وسبل تطورها؛
- **وجود عوائق قانونية** ممثلة في عدم وجود دافعية من طرف المشرع الجزائري لتعزيز التزام المؤسسات الجزائرية لاستخدام القيمة العادلة في جانبي القياس والإفصاح من خلال سن نصوص قانونية ملزمة بتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى عدم مرونة هذه القوانين؛
- **وجود عوائق ثقافية** ممثلة في نقص ادارك المجتمع المحاسبي للمعايير المحاسبية الدولية وانخفاض المستوى التعليمي في هذا المجال وغياب الدور الفعال للهيئات والمنظمات في مجال المحاسبة لتوجه نحو تطبيق القيمة العادلة؛
- **وجود عوائق مهنية** ممثلة في عدم وجود رغبة واضحة من طرف المهنيين لاستخدام القيمة العادلة في جانبي القياس والإفصاح لصعوبة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية و القيمة العادلة على أرضية الواقع لعدم توفر المناخ الكافي لتطبيق القيمة العادلة وعدم وجود الكفاءة المؤهلة من الكوادر المهنية لقياسها بفعالية والتعود على الممارسة المحاسبية بالتكلفة التاريخية في عملية القياس والإفصاح المحاسبي وسهولة استخدامها.

- **التوصيات:** بناء على ما تقدم من نتائج الدراسة، يمكن إعطاء بعض التوصيات التي نرى ضرورة العمل بها مستقبلا من أجل توفير تحسين البيئة المناسبة لاستخدام نموذج القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في البيئة المحاسبية الجزائرية، وذلك على النحو التالي:

- ضرورة تحسين وتوفير البيئة الاقتصادية والقانونية والثقافية والمهنية الملائمة في الجزائر من أجل ضمان تطبيق القيمة العادلة بشكل أفضل.

- **أفاق الدراسة:** من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا وجود بعض الجوانب المكملة للدراسة لا زالت تحتاج إلى المزيد من التحليل والدراسة، لذلك فإننا نقترح الأفاق التالية المكملة لهذه الدراسة:

- محاولة إجراء دراسات تهتم بالبحث عن أهم المقومات الواجب توفرها في البيئة المحاسبية الجزائرية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية لتطبيق القيمة العادلة.

- ملاحق :

الجدول رقم (1) مجموع الاستبانات الموزعة والمسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي

الاستبانة	الموزعة		المسترجعة		غير المسترجعة		المرفوضة		الاستبيانات المعتمدة	
عينة الدراسة	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
الأكاديميين والمهنيين	400	100	112	28	288	72	6	5.35	106	94.65

المصدر: من إعداد الباحثين

جدول رقم (2) نتائج معامل ألفا كرونباخ لثبات أداة الدراسة

ألفا كرونباخ	عدد الفقرات
0.924	07

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول رقم (3) نتائج معامل صدق أداة الدراسة

معامل الصدق	عدد الفقرات
0.961	07

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول رقم (4) يوضح نتائج عوائق وصعوبات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية باستخدام أداة الاستبيان

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	اتجاه العينة
01	السوق المالي الجزائري يعتبر سوقاً مناسباً لتطبيق القيمة العادلة	1.37	غير موافق
02	تعتقد البيئة المحاسبية الجزائرية وجود سوق يسمح باعتماد قياس القيمة العادلة	1.66	غير موافق
03	تعتبر المعلومات المنشورة حول الاقتصاد الجزائري من قبل الهيئات الرسمية ذات مصداقية	1.59	غير موافق
04	ارتفاع نسب التضخم لا يفقد المعلومات المتاحة في السوق مصداقيتها.	1.58	غير موافق
05	المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مهيئة لتطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي	1.65	غير موافق
06	هناك سهولة في تحديد القيمة العادلة لبنود الأصول والخصوم.	1.66	غير موافق
07	سهولة جمع المعلومات المعدة على أساس القيمة العادلة	1.63	غير موافق
	عوائق وصعوبات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية	1.59	توجد

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

جدول رقم (5) يوضح نتائج عوائق تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية

الرقم	السؤال	نعم	لا
01	هل هناك عوائق تحول دون التطبيق الجيد للقيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية	6	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المقابلة

- الإحالات والمراجع :

[1] تامر بسام جابر الاغا (2013)، **أهمية القياس المحاسبي المستند الى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية -دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين-**، مذكرة ماجستير تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية -غزة، فلسطين.

[2] منصور فيحان دعسان المطيري (2011)، **مدى التزام البنوك التجارية الكويتية في تطبيق معايير القيمة العادلة على الموجودات والمطلوبات المالية**، مذكرة ماجستير تخصص محاسبة، جامعة الشرق الاوسط- عمان، الاردن.

[3] Tan, C. W. R., Hancock, P., Taplin, R. and Tower, G, (2004) **Fair Value Accounting for Financial Instruments: Australian Versus Singaporean Preparers' Perspectives**, Paper Submission for the 2004 Accounting and Finance Association of Australia and New Zealand Conference Alice Springs, Australia July 4 - 6.

[4] زهير خضر ياسين (2010)، **القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة**، مجلة المنصور - عدد / 14 خاص (الجزء الثاني) ، جامعة العراق، ، ص: 155.

[5] Financial Accounting Standards Board (FASB)(2006) , **Statement of Financial Accounting Standards No. 157**, Fair Value Measurements, Norwalk, Connecticut, P:2, Paragraph 5.

[6] إسماعيل سبتي (2016)، **أثر تطبيق القيمة العادلة على القياس والإفصاح المحاسبي في المجموعة ـــــ دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول ـــــ**، اطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد بوضياف ـــــ المسيلة، ص: 107.

[7] International Accounting Standards Board (1982), **International Accounting Standard 16: Accounting for Property, Plant and Equipment**, London, United Kingdom, p:06.

[8] international Accounting Standards Board (2011), **International Financial Reporting Standard 13 (IFRS13): Fair Value Measurement** , Paragraph09 , p:02.

[9] صافي فلوح، عيسى هاشم حسن (2011)، **محاسبة القيمة العادلة في شركات التامين (دراسة تطبيقية)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33 العدد 01، ص: 132.

[10] صافي فلوح، عيسى هاشم حسن (2011)، **نفس المرجع السابق**، ص: 132.

[11] حواس صلاح (2008)، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2008/2007، ص:115.

[12] حواس صلاح (2008)، **نفس المرجع السابق**، ص:113.

[13] يامن خليل الزغبي (2005)، **القياس المحاسبي المستند الى القيمة السوقية العادلة واهميته للشركات المساهمة الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان (دراسة ميدانية)**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة اليرموك الأردن، ص: 75.

[14] وليد الطيب عمر خالد (2016)، **أثر محاسبة القيمة العادلة على سلوك و إتجاهات إدارة في الارباح فى القطاع المصر في السودان**، المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث، المجلد الثاني - العدد (5)، ص: 285.

[15] ابراهيم عبد موسى السعبري، زيد عائد مردان (2012)، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 8 العدد 25، جامعة الكوفة، ص: 230.

[16] كمال أحمد يوسف، كفاح صلاح ابراهيم (2016)، **أثر محاسبة القيمة العادلة على المحاسبة الإبداعية "دراسة ميدانية"**، مجلة الدراسات العليا- جامعة النيلين، المجلد (5) العدد (20)، ص: 33.

[17] Bernard Raffournier (2007) , " **Les oppositions Françaises à l'adoption des IFRS : Examen critique et tentative d'explication**", Comptabilité, Comptabilité - Contrôle - Audit (CCA) : La revue de l'AFC, vol. 13, no. 3, p25.

[18] جميل حسن النجار (2013)، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملاءمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد 3، ص:469.

[19] اماني إبراهيم إسماعيل عريضة (2017)، **أثر القيمة العادلة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الاوسط، ص: 19.

[20] Alfatih Alamin Abdalrahim ELFAKİ, Suleiman Musa Elzain HAMMAD (2015), **The Impact of the Application of Fair Value Accounting on the Quality of Accounting Information. An Empirical Study on a Group of Companies Listed on the Khartoum Stock Exchange,** International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. 5, No.1, January, pp. 152.

[21] Herrmann, Don, Saudagaran, Shahrokh, and Thomas, Wayne (2006), **The qauality of fair value measures for property**, plant, and equipment, Accounting Forum, Vol 30, P 57 .

[22] Victor Munteanu, Marilena Zuca (2015), **Debate Regarding Measuring Accounting Value: Historical Cost against Fair Value**, Academic Journal of Economic Studies Vol. 1, No.4, December 2015, p 96.

[23] **Ibid**, p 95.

[24] فلة حمدي، نجلاء نوبلي (2012)، **استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ حوكمة الشركات**، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2012، بدون صفحة.

[25] Bernard Raffournier (2007), Op. Cit, p27.

[26] حسين الغزوي، **القيمة العادلة في قفص الاتّهام**، مقال منشور على الموقع، :http://alphabeta.argaam.com/article/detail/13691 2018/03/22.

[27] Stephen A. Zeff, (2007) **" Some obstacles to global financial reporting comparability and convergence at a high level of quality"**, The British Accounting Review, No.39, P:292.

[28] ياسر أحمد الجرف (2017)، **أثر إستخدام المحاسبة عن القيمة العادلة على دقة التنبؤات المحاسبية دراسة نظرية و ميدانية**، مجلة المحاسبة والمراجعة AUJAA، كلية التجارة جامعة بني سويف، العدد الاول، المجلد الخامس، ص: 360.

[29] سعيد سليمان ، **القيمة العادلة ما لها وما عليها**، مقال منشور على الموقع: http://www.ascajordan.org/UploadFiles/FairValue.doc، تاريخ التحميل: 2018/03/22.

[30] غسان مصطفى احمد القضاة (2013)، **محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والاتهام في الأزمة المالية العالمية**، المجلة العربية للدراسات الإدارية والاقتصادية - العدد الأول- ، ص:14.

[31] بوكساني رشيد، أوكيل نسيمة، العرابي حمزة (2010)، **مبدأ التكلفة التاريخية بين الانتقاد والتأييد في ظل توجه المعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة السوقية العادلة**، الملتقى العلمي الدولي الاول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية (تجارب،تطبيقات و أفاق)، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر، يومي17 و 18جانفي ، ص:10.

[32] هني محمد فؤاد (2013)، **طرق التقييم المحاسبي لعناصر القوائم المالية دراسة مقارنة بين المعايير الدولية للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجزائري**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة الشلف ، ص:38.

[33] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص: 87.

[34] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها**، مرجع سبق ذكره، ص:87.

[35] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **النظام رقم 09-08 المتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية العدد 14، 25 فبراير2010، ص: 20.

[36] تسعديت بوسبعين (2007). **الأدوات المالية وإشكالية تطبيق القيمة العادلة على ضوء النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS**، مجلة التنمية الاقتصادية العدد 04، جامعة الوادي الجزائر، ص: 289.

[37] عاشور كتوش (2011). **النظام المحاسبي المالي الجزائري: إطاره العام، أثاره وانعكاسات تطبيقه**، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة البليدة، 13-14 ديسمبر، ص: 13.

[38] هواري معراج، حديدي آدم (2014). **دور القياس والإفصاح بالقيمة العادلة في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومعوقات تطبيقها في البيئة المحاسبية للجزائر بالإشارة الى البنوك التجارية الجزائرية** ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - العدد الاقتصادي 18، جامعة الجلفة، افريل، ص:259-260.

[39] هواري معراج، حديدي آدم (2011). **إشكالية تطبيق القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية** ، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS/IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي، 13-14 ديسمبر ، جامعة سعد دحلب البليدة ، ص: 23.

[40] سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد (2011). **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية**، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي الأول حول الاصلاح المحاسبي في الجزائر، قسم العلوم الاقتصادية ومخبر التمويل مالية المؤسسة مالية الاسواق، جامعة ورقلة، يومي 29 و30 نوفمبر، ص: 8 ، بتصرف.

[41] جاوحدو رضا، حمدي جليلة إيمان (2013). **آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على النظام الجبائي والجهود المبذولة لتكييفه**، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،جامعة الوادي،06/05 ماي ، ص:11.

[42] جاوحدو رضا (2007). **حقائق حول أخلاقيات الأعمال في المحاسبة " حالة الجزائر "**، مجلة التواصل، عدد 20، ديسمبر 2007، جامعة باجي مختار عنابة الجزائر، ص: 77، بتصرف.

[43] تيقاوي العربي (2011). **النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية**، الملتقى الدولي حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي، جامعة البليدة، 13-14 ديسمبر، ص: 17.

[44] هواري معراج، حديدي آدم (2011). **مرجع سبق ذكره**، ص: 22.

[45] مخلوفي نعيمة (2015). **مدى إمكانية تطبيق مفهوم القيمة العادلة في الجزائر على ضوء المتغيرات المحاسبية العالمية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة جامعة الجزائر 03، 2015/2014، ص: 142.

[46] هواري معراج، حديدي آدم (2011). **مرجع سبق ذكره** ، ص: 22.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

علي بوزيت، هشام شلغام، فارس بن يدير (2019)، **عوائق وتحديات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية-دراسة ميدانية لعينة من الأكاديميين والمهنيين**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06(العدد 02)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 55-68.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـــ **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC 4.0**)**.

المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (**CC BY-NC 4.0**)**.

The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.
Algerian Review of Economic Development is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license** (CC BY-NC 4.0).